INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

انتصار الحراك السلمي للشعب السوداني وبداية جديدة في تاريخ السودان

منذ اليوم الأول من بدء الحراك الشعبي السلمي في السودان، باشرت الأجهزة الأمنية بقمعه سواء بالقتل أو الاعتقال أو الغاز المسيل للدموع وغيرها الكثير من أساليب القمع التي تنتهك كافة معايير احترام الحق في التعبير.

لو كانت الحكومة السودانية من الأساس تحترم حق الشعب في التجمع السلمي وإيمانها بأن هذا الشعب لا يُهزم ومن واجب الدولة تنفيذ مطالبه لكانت تجنبت مقتل العديد من المواطنين السودانيين الأبرياء وكافة الانتهاكات التي ارتكبت بحقهم. لكن ليس بغريب عن تلك الحكومة المتمثلة برئيس مطلوب في الأساس للمحكمة الجنائية بسبب ارتكابه لجرائم حرب أن تقوم بهذا القمع للإنساني بحق شعبها.

اكتسبت الاحتجاجات في الآونة الأخيرة زخما كبيرا، بعد أن اعتصم مئات الآلاف بالقرب من مقر قيادة الجيش لحث القوات المسلحة على الانحياز للشعب في ثورته السلمية ضد النظام.

وحتى الشرطة التي كانت السيف المسلط على المحتجين، أصدرت بيانا لافتا تؤكد فيه عزمها حماية المتظاهرين وشددت على ضرورة حصول انتقال ديمقراطي سلمي في البلاد.

وحينها اتخذت الأمور منعطفا جديدا، فلم يعد الجيش يذكر في بياناته وقوفه خلف الرئيس، بل على العكس أكد احترامه لإرادة الشعب وحريته وتطلعاته.

INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان ومنذ بدء الحراك الشعبي وهو يقف إلى جانب الشعب السوداني ويدعم مطالبه وحراكه في سبيل التحول الديمقراطي وتقرير مصيره بعد ما آلت إليه الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ظل قيادة عمر البشير.

اليوم السودان على أعتاب كتابة تاريخ جديد، سطره الأول يسجل انتصار الحراك السلمي للشعب السوداني وإصراره في تقرير مصيره وعزل الرئيس السابق وحكومته بعد تسليمه كافة صلاحياته الى لجنة عسكرية. وذلك حسب وسائل اعلام سودانية أعلنت ان الجيش السوداني قد شكل مجلسا انتقاليا برئاسة الفريق أول عوض بن عوف، في حين مازال الجميع يترقب بيانا رسمياً للجيش.

نقطة التحول تلك يمكن أن تحمل أبعاد كثيرة على الصعيد السياسي والإقليمي، وانطلاقا من خوفنا على مصير الشعب السوداني من سياسة التدخل في الشؤون التي تتبعها بعض الدول الخليجية والتي تسعى إلى تهديد الامن والسلم الدوليين وبسط نفوذها في المنطقة. فإننا في المجلس الدولي ندعو المجلس الانتقالي وقوات الجيش بمراعاة أحكام القانون الدولي الإنساني والمواثيق الدولية والتعامل مع الإنسان السوداني بشكل لائق ومحترم وتجنب الانتهاكات من كافة الأطراف على الساحة السياسية.

وواجب أيضاً على المجلس الانتقالي قبل كل شيء الإفراج عن المعتقلين وتحرير الأسرى وضمان عدم التعرض لهم أثناء ممارستهم لحقهم الشرعي في التعبير عن الرأي.

المجلس الانتقالي يجب أن يكون صورة حقيقية عن مكونات الثورة ويضمن للشعب السوداني حقه الشرعي في تقرير مصيره واختيار ممثله عن طريق انتخابات عادلة ونزيهة وليس بأي اقتراحات أو فرض لشخصيات الشعب غير راضٍ عنها.

ونأمل أن يكون القرار الأول الذي يصدر عن المجلس الانتقالي هو سحب القوات السودانية المشاركة في الحرب على اليمن بقيادة السعودية وسحب عناصرهم لضمان عدم مشاركتها بجرائم حرب مع السعودية والإمارات وأمريكا بحق الشعب اليمني ليكون ذلك بشرة خير لهذه الامة والإنسانية والتفاؤل بالعهد القادم.

كما نأمل ان يكون السودان الجديد يعم بالأمن والسلام ويتمتع شعبه بكافة حقوقه الشرعية وعلى رأسها الحق في التعبير عن الرأي.

جنيف 2019/04/11